

## محاضرة 2:

### – نشأة الحكم الراشد.

باعتبار هذا المفهوم حديث النشأة وأحد إفرازات العولمة فإنه يفترض أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العملية السياسية، بشكل يدعو إلى العودة إلى ضوابط مجتمعية أخلاقية لطرفي الوجود السياسي " الحاكم والمحكوم "، كما يزيد من فاعلية الحكم الراشد وتأثيره في السياسات العامة للدولة، وفي الوقت نفسه فإن المفهوم يفترض أن السلطة لم تعد تتفاعل مع أفراد محكومين فحسب بل هي عبارة عن شبكة مدنية ممثلة بقطاعات حديثة مثل الأحزاب، ومنظمات غير حكومية، ونقابات وغيرها. الأمر الذي يستدعي تأسيس ثقافة مدنية حقيقية لدى أفراد المجتمع، والاهتمام بالتنشئة السياسي للأفراد.

يعود أصل كلمة حكم Governance في الغرب إلى العصر اليوناني، وهي من المصدر kubernân وقد استعملت لأول مرة من طرف الفيلسوف اليوناني أفلاطون لكي يوضح معنى حكم الأفراد أو تسيير البشر، والذي يرادفه في وقتنا الحالي مصطلح تسيير الموارد البشرية، أي الاهتمام بالموارد البشري وضرورة ترقيته.

وقبل أن يدخل مفهوم الحكم الراشد في أدبيات السياسة والاقتصاد كان يعبر عنه " بكيفية إدارة وتسيير مجتمع اجتماعي معين ". وكان يشمل جزئياً مفهوم الحكومة Gouvernement، ويمكن إرجاع أصل الكلمة إلى تعابير كانت تستعمل للدلالة على قيادة السفن في العصرين اللاتيني واليوناني القديمين، ومن التعابير التي كانت تستعمل للدلالة على ما يعرف اليوم بالحكم الراشد هي:

– التعاونيات (Coopératives) ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التنظيمات المهنية، التقسيمات الصناعية، تسيير شؤون الدولة، الدبلوماسية الاقتصادية.

ولقد أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية المالية منها والسياسية إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح وتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهوره واختيار أهمية التحليلية. وقد ركزت هذه التعريفات على بعض الأبعاد التي طرحها في التعريفات السابقة. فأبرزت بعض التعريفات عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريف الحكم الراشد، ويأتي في إطار ذلك تعريف " مورتن بوس " (Morten Boos) الذي اعتبر أن الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة. مما يتضمن المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي تعمل في المجال العام.

أما بالنسبة لمصطلح الحكم الراشد فإنه كان يستخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية والاقتصادية في القرن الخامس عشر من قبل "شارل دوليان" للدلالة على إدارة الحكم، ودلالته لغة: أنه مشتق من كلمة gouvernare والتي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة.

ولقد استخدم مصطلح governance في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح حكومة gouvernement ثم استعمل بعدها للتعبير عن تكاليف التسيير (change de gouvernement).

كما أنها تعني في اللغة الإنجليزية مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وإدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح لاحقاً إلى الشؤون العامة، وفي أواسط السبعينات استخدمت كلمة Good governance للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي.

وقد استعمل المصطلح في الثمانينات من طرف المؤسسات المالية والدولية، حيث أعطى البنك العالمي سنة 1992 للمفهوم مكانة مهمة من خلال التقرير السنوي الذي صدر تحت عنوان good governance and

development وهذا بغرض إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقديمي.

انطلاقاً من التعريفات السابقة نستخلص أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، والفاعلين بشبكة رأس المال الاجتماعي تحت أطر إدارية مستقلة عن الدولة وملتزمة بتطوير أفراد المجتمع عبر مشاركتهم في مختلف مراحل صنع القرار للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. والحكم الراشد الذي يتميز بالممارسات المتسقة الشفافة والتفاعل المقبول بين الأطراف الحكومية والخاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يشكل الدعامة الأساسية للاستدامة الاجتماعية و يعزز شرعية القرارات الحكومية ويؤدي إلى مناخ مستقر وجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة، ويجعل التنمية الاقتصادية الشاملة ممكنة.